الأستاذ : قمر عبد الوهاب

التحكيم

في منازعات العقود الإدارية في القانون الجزائري

دراسة مقارنة

دار المعرفة

Scanned with CamScanner
Scanné avec CamScanner

فهرس

الموضوع	الصفحة
المقدمة	07
الفصل تمهيدي: الخصائص العامة للتحكيم	14
المبحث الأول : مفهوم التحكيم وتمييزه عن النظم الأخرى المشابهة.....	14
المطلب الأول : تعريف التحكيم.....	15
المطلب الثاني : تمييز التحكيم عما يختلط به من الأنظمة القانونية المشابهة	23
المبحث الثاني: مزايا و عيوب التحكيم.....	36
المطلب الأول :مزايا التحكيم.....	37
المطلب الثاني : عيوب التحكيم.....	48
المبحث الثالث: أنواع التحكيم.....	50
المطلب الأول : التحكيم الإختياري و التحكيم الإجباري	51
المطلب الثاني : التحكيم الحر و التحكيم المؤسسي.....	56
المطلب الثالث : التحكيم بالقانون والتحكيم مع التفويض بالصلح	58
المطلب الرابع : التحكيم الوطني و التحكيم الدولي.....	60
المبحث الرابع: الطبيعة القانونية للتحكيم.....	65
المطلب الأول : الطبيعة التعاقدية للتحكيم.....	67
المطلب الثاني : الطبيعة القضائية للتحكيم.....	71
المطلب الثالث : الطبيعة المختلطة التحكيم.....	77
المطلب الرابع : الطبيعة المستقلة للتحكيم.....	79
الفصل الأول: مدى مشروعية اللجوء إلى التحكيم في العقود الإدارية الداخلية	81

Scanned with CamScanner Scanné avec CamScanner

المبحث الأول : ماهية العقد الإداري الداخلي..... 84
المطلب الأول : مفهوم العقد الإداري وتمييزه عما سواه من التصرفات القانونية..... 86
المطلب الثاني : عناصر العقد الإداري..... 89
المبحث الثاني: موقف المشرع من التحكيم في العقود الإدارية الداخلية 95
المطلب الأول : موقف المشرع الفرنسي من التحكيم في العقود الإدارية الداخلية..... 97
المطلب الثاني : موقف المشرع المصري من التحكيم في العقود الإدارية الداخلية..... 107
المطلب الثالث : موقف المشرع الجزائري من التحكيم في العقود الإدارية الداخلية..... 119
المبحث الثالث: موقف الفقه من التحكيم في العقود الإدارية الداخلية..... 130
المطلب الأول: الاتجاه الرافض للتحكيم في منازعات العقود الإدارية..... 132
المطلب الثاني: الاتجاه المجيز للتحكيم في منازعات العقود الإدارية..... 144
المبحث الرابع: موقف القضاء من التحكيم في العقود الإدارية الداخلية 152
المطلب الأول: موقف القضاء الفرنسي من التحكيم في العقود الإدارية الداخلية..... 154
المطلب الثاني: موقف القضاء المصري من التحكيم في العقود الإدارية الداخلية..... 161
المطلب الثالث: موقف القضاء الجزائري من التحكيم في العقود الإدارية الداخلية..... 186

Scanned with CamScanner Scanné avec CamScanner

الفصل الثاني: التحكيم في العقود الإدارية الدولية..... 189
المبحث الأول : ماهية العقد الإداري الدولي ومبررات التحكيم في منازعاته..... 192
المطلب الأول : مفهوم العقد الإداري الدولي..... 193
المطلب الثاني: مبررات التحكيم في العقود الإدارية الدولية.... 210
المبحث الثاني: الاتفاقيات الدولية والتحكيم في العقود الإدارية الدولية..... 215
المطلب الأول: اتفاقية نيويورك المبرمة في 10 يونيو 1958.... 216
المطلب الثاني : اتفاقية جنيف الأوروبية المبرمة في 1961 220
المطلب الثالث : اتفاقية وواشنطن لتسوية منازعات الاستثمار بين الدول ورعايا الدول الأخرى 1965 223
المبحث الثالث : موقف المشرع و القضاء من مشروعيه التحكيم في العقود الإدارية الدولية..... 228
المطلب الأول: موقف المشرع والقضاء الفرنسي من التحكيم في العقود الإدارية الدولية..... 229
الفرع الأول : موقف المشرع الفرنسي من التحكيم في العقود الإدارية الدولية..... 229
الفرع الثاني : موقف القضاء الفرنسي من التحكيم في العقود الإدارية الدولية..... 232
المطلب الثاني: موقف المشرع المصري من التحكيم في العقود الإدارية الدولية..... 237
المطلب الثالث : موقف المشرع و القضاء الجزائري من التحكيم في العقود الإدارية الدولية..... 239
الفرع الأول : موقف المشرع الجزائري من التحكيم في العقود الإدارية الدولية..... 239
الفرع الثاني: موقف القضاء الجزائري من التحكيم في العقود الإدارية الدولية..... 248

Scanned with CamScanner Scanné avec CamScanner

الفصل الثالث: أثر التحكيم على نظرية العقود الإدارية... 249
المبحث الأول : النظام القانوني للعقد الإداري و مدى ملائمته مع التحكيم..... 251
المطلب الأول : النظام القانوني للعقد الإداري..... 252
المطلب الثاني : مدى ملائمة النظام القانوني للعقد الإداري مع التحكيم 255
المبحث الثاني: أثر اتفاق التحكيم على القانون الواجب التطبيق في العقود الدولية ذات الصبغة الإدارية..... 259
المطلب الأول : تكييف العقد المبرم من قبل الدولة أو أحد أجهزتها مع الطرف الأجنبي على أنه عقد إداري من أجل إعمال قانون الدولة المتعاقدة 261
المطلب الثاني: إعمال القانون الوطني للدولة المتعاقدة على العقود الدولية ذات الطابع الإداري. تطبيق قواعد القانون الإداري الداخلي أم تطبيق قواعد القانون الخاص؟..... 263
المبحث الثالث : التحكيم وكيفية الحفاظ على خصائص العقد الإداري..... 270
المطلب الأول : تطبيق القانون الإداري على منازعات العقود الإدارية أمام هيئات التحكيم..... 271
المطلب الثاني: العمل على تضمين العقد المبادئ القانونية للعقد الإداري..... 274
الخاتمة 277
قائمة المراجع 295

Scanned with CamScanner Scanné avec CamScanner

نعالج في هذا المؤلف إحدى أهم النقاط القانونية التي تتعلق بمسألة حماية الحق، و تتمثل في التحكيم باعتباره أحد أهم الطرق البديلة في حل المنازعات القضائية.

التحكيم هو ذلك النظام القانوني الذي يتم بواسطته الفصل بحكم ملزم في نزاع قانوني بين طرفين أو أكثر بواسطة شخص أو أشخاص من الغير، يستمدون مهمتهم من اتفاق أطراف النزاع..

مع تزايد أهمية التحكيم التجاري الدولي في العصر الحالي تسارعت خطاه في مختلف أنحاء العالم، و قوبل بالاهتمام البالغ على المستويين الداخلي و الدولي، فتصدى له المشرع الجزائري- كما في التشريعات المقارنة الأخرى- بتنظيمه ووضع القواعد التي تضبطه، و تيسير تنفيذ أحكامه. فتوالى صدور النصوص و القوانين المنظمة له.

يتميز نظام التحكيم بعدة مزايا منها حرية إرادة الأطراف و التحرر من القيود التشريعية ، السهولة وبساطة الإجراءات وكذلك سرعة الفصل في المنازعات، مما جعله يتناسب مع روح المبادلات التجارية، ويشكل ضمانة للمستثمر، خاصة في العلاقات ذات الطابع التجاري الدولي.

هذه العوامل – وغيرها- ساعدت على ازدهار التحكيم و تفضيل الأطراف الالتجاء إليه لحل منازعاتهم بدلا من القضاء. أثارت أهلية الدولة للتحكيم، وبالخصوص التحكيم في منازعات العقود الإدارية جدلا فقهيا وقانونيا و قضائيا في الجزائر و في النظم القانونية الأخرى- منها فرنسا ومصر محل دراستنا المقارنة- بين مؤيد و رافض. لذلك رأينا أن نفصل في هذه الدراسة ونقسمها على الشكل الآتي:

الفصل التمهيدي: الخصائص العامة للتحكيم.

الفصل الأول: مدى مشروعية اللجوء إلى التحكيم في العقود الإدارية الداخلية.

الفصل الثاني: التحكيم في العقود الإدارية الدولية.

الفصل الثالث: أثر التحكيم على نظرية العقود الإدارية.

تأتي هذه الدراسة في ظل الفراغ الكبير الذي تعانيه المكتبة الجزائرية من الدراسات المتخصصة في مجال التحكيم التجاري الدولي بشكل عام ،الشيء الذي دفعني للبحث في هذا الموضوع. نأمل أن تحظى هذه المحاولة المتواضعة بالقبول من سائر المنشغلين بالتحكيم والمهتمين به ، وأن تخرج بالمستوى المطلوب الذي يتناسب مع طموح الباحث.

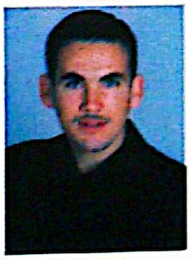

الأستاذ: قمر عبد الوهاب
من مواليد 28 سبتمبر 1979 بمغنية ولاية تلمسان
حاصل على شهادة الليسانس في العلوم القانونية و الإدارية -
كلية الحقوق، سيدي بلعباس -
- شهادة الكفاءة المهنية للمحاماة – جامعة السانية ، وهران-
-دبلوم الدراسات العليا في القانون.
-شهادة الماجستير في القانون العام بتقدير ممتاز.
باحث حقوقي له عدد من الأعمال العلمية المنشورة و مشاركات في الملتقيات الوطنية والدولية.
أستاذ مشارك بجامعة جيلالي اليابس – سيدي بلعباس-
يشغل حاليا منصب مكلف بالدراسات- الشؤون القانونية و الإدارية- بالوكالة الوطنية للدراسات و متابعة انجاز الاستثمارات في السكك الحديدية (ANESRIF).

تصميم الغلاف : سفيان تفاحي

DL 1830/2009

9 789961 485392

Scanned with CamScanner Scanné avec CamScanner